

12

التحوُّل الكبير في سكِّ النِّقْدِ وآخِر السِّحْرَةِ

في سنة 1661، أصدر الملك تشارلز الثاني، ملك إنكلترا، قراراً كان قد اتخذه بناء على نصيحة مستشاريه، يقضي باعتماد طريقة مختلفة كلياً لتصنيع القطع النِّقْدِيَّة - وهو استخدام الآلات بدل الطرق اليدوية التقليدية. لم تكن الطريقة المذكورة أداة تم اختراعها اليوم لتستخدم في اليوم التالي. فالتغيير التقني غالباً ما يؤدي للقضاء على العادات القديمة. وقد قاوم العمال والمسؤولون في الدار الوطنية لسكِّ النِّقْدِ، الذين كانوا يكسبون العيش من العمل حسب الطريقة القديمة، بشراسة فكرة إدخال أي تعديل على طريقة صنع القطع النِّقْدِيَّة. رغم قرار الملك، إلا أن إرساء قواعد الطريقة الجديدة بشكل كامل كان يتطلب انتظار أكثر من ثلاثين سنة، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن فرضته ضرورات أزمة مالية.

وقد حدث في أعقاب تلك الأزمة، أن قررت أسواق المعادن الثمينة في بريطانيا، فجأة ودون سابق إنذار، استبعاد الفضة وإحلال الذهب كمعيار لقيمة الباوند الإسترليني. ودون أن يقوم أحد بتخطيط تسلسل الأحداث هذا، سنرى

أن تلك الأحداث قد أدت، خطوة فخطوة، واعتباراً من قرار تشارلز سنة 1661، إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات، التي لا يمكن المساس بقدسيتها، أقيمت على أساس دور مركزي للذهب. وقد قُدِّرَ لتلك المؤسسات أن تحكم اقتصاد العالم خلال القسم الأعظم من القرنين التاسع عشر والعشرين. وهكذا، ورغم أن القصة تبدأ هنا بالتركيز على الفضة، إلا أن الخيوط الذهبية قد خالطت نسيجها من البداية وحتى النهاية.



كان الليديون وقدماء الإغريق، وهم أول من طرح القطع النقديّة للتداول، يقومون بطرق هذه القطع يدوياً، قطعة قطعة. وإذا أخذنا بالاعتبار ملايين القطع النقديّة، التي تم إنتاجها خلال السنوات الألف التالية في كل أنحاء أوروبا وفي الشرق، نشعر بالدهشة لأن أحداً لم ينجح في تطوير طريقة أسرع. ولكن أحداً لم يفعل ذلك. ومن حيث الواقع، كان الدافع لإحداث تغيير يتطلب أكثر من مجرد الرغبة في الإسراع بالإنتاج. فمنذ البداية الأولى لسك النقْد، كانت الحواف الناعمة للقطع النقديّة المطروقة باليد تغري الناس بقص أو حك قطع صغيرة من المعدن يمكن تجميعها حتى تصبح الكمية كافية لصهرها وتحويلها إلى سبيكة ثم يقومون بإعادة بيعها إلى دار سك النقْد لصنع كمية جديدة من القطع النقديّة. كانت العملية مربحة بحيث لم يكن بالإمكان وضع حد لها عن طريق العقوبات الصارمة التي كانت تُطبَّق على من يقومون بذلك لدى ضبطهم متلبسين. وفي القرن الثالث عشر، كان اليهود كثيراً ما يتهمون بقص حواف القطع النقديّة حتى لدى كونهم أبرياء. وفي سنة 1270 وحده، تم ضرب أعناق 280 يهودياً بسبب تلك الجريمة⁽¹⁾.

ورغم تأثير عملية الاقتطاع هذه على العملة، استمرت الطرق التقليديّة لسك القطع النقديّة دون أدنى تغيير حتى بداية حكم الملكة اليزابيث ملكة

إنكلترا، فقد قام رجل يدعى ايلوي ميستريل بإجراء تجارب لاستخدام الخيول في إدارة الآلات التي تقوم بدمغ القطع النُقديّة، ولاستخدام تلك الآلات في إعادة تشكيل حواف القطع النُقديّة بحيث تتضح عملية الاقتطاع على الفور. ورغم براعته، لم يلق ميستريل الكثير من الحماس لقاء جهوده وصُرف من العمل سنة 1572. لم تكن تلك آخر أخباره، فقد أعدم شنقاً سنة 1578 بتهمة التزوير⁽²⁾! ..

ومع ذلك، شجعت جهود ميستريل آخرين على المضي بالمحاولة. ففي عشرينات القرن السابع عشر، نجح نيكولاس بريو، وهو الموظف الرئيسي المسؤول عن النقش في دار سكّ النُقْد في باريس، في التوصل إلى أسلوب عملي لإحباط مساعي من يقومون بقص حواف القطع النُقديّة. كانت طريقته تقوم على جعل حواف في القطع النُقديّة إما بشكل حبيبات أو بتغطيتها بالنقوش مما يجعل عملية الاقتطاع واضحة للعيان فوراً ومهما كانت القطعة المقصوفة صغيرة الحجم. لم يحالفه الحظ: رفض المتمسكون بالأساليب القديمة التجاوب معه، مما جعل بريو نفسه، لا من يقومون بقص حواف القطع النُقديّة، يعيش حالة من الإحباط⁽³⁾.

لم يكن بريو مستعداً للاستسلام. ففي سنة 1625 ذهب إلى بريطانيا، حيث بدأ بإنتاج ما عُرف بالقطع النُقديّة المحززة في دار سكّ النُقْد في البرج في مدينة لندن. وهنا أيضاً، واجه مقاومة من السلطة ذات الترتيب الهرمي في دار السك. فقد كان ضاربو العملة يتلقون أجورهم حسب وزن القطع النُقديّة التي ينتجونها، بالباوند، ولم يكونوا على استعداد للتخلي بسهولة عن الكثير من معدنهم لصالح رجل فرنسي وبدعهِ⁽⁴⁾. وخلال الفترة 1631 - 1632 كان كل ما استطاع بريو إنتاجه هو 26 باونداً من قطع النُقْد الذهبية و211 باونداً من قطع النُقْد الفضية تقريباً، وذلك بالمقارنة مع ما يزيد على أربعة آلاف باوند من الذهب وخمسين ألف باوند من الفضة جرى إنتاجها بالطرق التقليديّة، وبحلول

الفترة 1638 - 1639 كان إنتاج بريو من قطع التّقد الفضية يكاد يصل إلى ألف باوند، ولكن ذلك كان ما يزال يعتبر جهداً ضئيلاً⁽⁵⁾، مما يوحي بأن قطع التّقد التي كان ينتجها بريو كانت تصّنع يدوياً لا بواسطة الآلات⁽⁶⁾. اختفى بريو عن الأنظار مؤقتاً اعتباراً من سنة 1640 تقريباً وحتى ستينات القرن السابع عشر.

وفي سنة 1645، قام الفرنسيون أخيراً، بعد أن فكّروا ملياً، بإلغاء المطرقة في دار سكّ التّقد في باريس واستعاضوا عنها بآلات تجرها الجياد وتؤدي العمل بكامله من سحب المعدن إلى دمع الأشكال على وجهي القطع التّقدية وتحزيز الحواف. وذلك لإحباط جهود من يقومون بقص تلك الحواف. وقد أدّى نجاح تلك الطريقة إلى قيام الكومنولث الإنكليزي بدعوة بيير بلوندو، كبير المهندسين في باريس، لاقتفاء خطى بريو والمجيء إلى لندن^(*). سمحت السلطات في دار السكّ لبلوندو بإنتاج قطع نقدية ذات حواف محززة، ولكن من جزء صغير فقط من كنز فضي ضخّم كان الإنكليز قد نهبوه من سفينة إسبانية تم أسرها، أمّا الكمية المتبقية من الفضة، فقد تم تحويلها إلى قطع نقدية بطريقة الطرق اليدوي⁽⁷⁾.

انتهت القصة نهاية سعيدة. فلدى استرجاع تشارلز الثاني لعرش بريطانيا سنة 1660، تسارعت عملية التغيير، فقد تم استدعاء بريو إلى لندن مرة أخرى، وأُبرم عقد مع بلوندو لمدة 12 سنة، وجاء في القرار الملك تشارلز، بناء على نصيحة مستشاريه، سنة 1661، «يجب أن تضرب كافة القطع التّقدية بواسطة الآلات بالسرعة الممكنة، وأن تكون ذات حواف محززة أو مغطاة بالكتابة»⁽⁸⁾. توفي بلوندو سنة 1672، قبل أن تتم مدة العقد، لكنه خلال عمله في دار سكّ

(*) الكومنولث الإنكليزي هو الحكومة التي كان يرأسها أوليفر كرومويل الذي استولى على الحكم في بريطانيا بعد إعدام تشارلز الأول في وايت هول في 30 كانون الثاني 1649. أعيدت الملكية، تحت حكم تشارلز الثاني ابن تشارلز، سنة 1660.

النَّقد جعل ضاربي العملة خاضعين له تماماً كما جعلهم يقسمون على الحفاظ على سرية ما تعلموه منه⁽⁹⁾.

وإضافة لما سبق، أصدر الملك تشارلز الثاني ترخيصاً عشية عيد الميلاد سنة 1663 يقضي بضرب قطعة ذهبية جديدة يجري تصنيعها بالكامل بواسطة الآلات. وسرعان ما عُرفت هذه القطعة باسم الجنيه Guinea، لأنها كانت مصنوعة من ذهب تم استيراده من غرب أفريقيا عن طريق شركة إفريقيا التي كانت قد أنشئت حديثاً. وقد حدّد الترخيص الذي أصدره تشارلز قيمة القطعة النَّقدية الجديدة على أنها تساوي باونداً إسترلينياً واحداً (اثنى عشر شلناً من الفضة). كانت قطعة نفيسة من الذهب - تزن حوالي ثمانية غرامات، أو ربع أونصة، أي أكثر من ضعف وزن الغينوين أو الفلورين اللذين عُرفا في القرن الثالث عشر. وكان من المناسب طبع صورة فيل صغير على الجنيه، فقد كان شعار شركة إفريقيا⁽¹⁰⁾. وحُفر على الحواف شعار: Decus et Tutamen، ويعني: زينة وحماية، ويُعتقد أن ذلك الشعار كان مكتوباً على مشبك محفظة الكاردينال ريشيليو، الذي كان راعياً لبلونديو. وبعد ظهور الجنيه، تبعته إصدارات جديدة من قطع النَّقد الفضية التي صنّعت بتلك الطرق⁽¹¹⁾.



كانت القطع النَّقدية البديعة الجديدة، بتصاميمها الأنيقة وحوافها المحززة، نقيضاً حياً لتلك القطع التي كان يجري تداولها في بريطانيا لمدة ستين سنةً منذ أن أُعيد سكّ النقد سنة 1601. فقد كانت القطع الأخيرة بالية، جرى اقتطاع أجزاء منها لمرات متتالية، كما كانت مهترئة بصورة مزرية لطول عهدها بالتداول. ورغم ذلك، فقد استمر الناس في تداول القطع النَّقدية المهترئة لأن أي شخص كان يعيدها إلى دار سكّ النَّقد لاستبدالها بقطع جديدة كاملة الوزن كان يحصل على قيمة أقل من القيمة الاسمية التي كانت مطبوعة عليها.

ورغم أن الأشخاص الذين كانوا يقومون باقتطاع أجزاء من القطع النقديّة كان يجري إعدامهم (بأعداد كبيرة) استناداً لأحد المصادر المعاصرة، لم يكن حبل المشنقة ليبدو رادعاً كافياً يحول دون اللجوء إلى تلك الوسيلة البسيطة والسهلة للإثراء. ولم تتباطأ عملية قص أجزاء القطع النقديّة، وبخاصة من قطع نصف الكراون (شلنان وست بنسات) والشلن التي كانت أكبر حجماً، وأكثر سماكة من فئات العملات الأصغر⁽¹²⁾. وفي سنة 1652 قدّر بلوندو أن وزن قطعة النّقد الذهبية القديمة الوسطي كان يقل بنسبة 20 - 30٪ من وزنها الأصلي. وكانت نتيجة حسابات هوبتون هينيس، الذي كان مدير التحليل والتقدير في دار سكّ النّقد، أن كيساً من القطع النقديّة ذات القيمة الاسمية الكلية البالغة 100 باوند استرليني كان وزنه يعادل في سنة 1695 نصف وزن الكيس في سنة 1686⁽¹³⁾.

وعلى نحو ما، أسدى الأشخاص الذين كانوا يقومون باقتطاع أجزاء من القطع النقديّة، خدمة عامة، وذلك لأن تلك القطع أصبحت، بمرور الوقت، غير متساوية من حيث السماكة والوزن، كما أصبح شكلها المستدير أقل انتظاماً. وكانت ملاحظة هينيس أن هؤلاء الأشخاص كانوا يقومون بحك القطع ببراعة بحيث أصبحت «في مثل انبساط ونعومة القطع الخام في دار سكّ النّقد قبل أن يتم ضربها»⁽¹⁴⁾. ويروي صامويل بيبس طرفة عن أحد العمال في دار السكّ كان يكسب أرباحاً عن طريق قيامه بضرب قطع نقدية مزيفة من فئة الغرو Groats كانت بمثل جودة الغروت الحقيقية التي كان يجري تداولها إن لم تكن أفضل. كانت الغروت قطع نقدية صغيرة تساوي أربعة بنسات، وكانت ثلاث غروتات تساوي شلناً واحداً. ألقى القبض على العامل لكن لم يتم «شنقه أو حرقه [لأن] أسلوب الغش كان متقناً... ولم يؤد إلا إلى ضرر لا يذكر للناس بما أن النقود كانت بمثل جودة النقود المتداولة»⁽¹⁵⁾.



بالإضافة للصعوبات المتعلقة بنوعية سكّ التَّقْد، نشأت مشاكل كانت تتعلق بنسبة أسعار الذهب لأسعار الفضة. فخلال النصف الأول من القرن السابع عشر، أغرقت مناجم الفضة الضخمة في المكسيك والبيرو أوروبا بإنتاجها بكميات جعلت سعر الفضة هناك يبدأ بالانخفاض. وبذلك كان على الشخص الذي يريد استبدال الذهب بالفضة أن يعرض كميات متزايدة من الفضة للحصول على كمية لا تتغير من الذهب - وبعبارة أخرى، كانت أونصة الذهب تتطلب مقابلها كميات متزايدة من الفضة. وفي هذه الأثناء، كان سعر الفضة في الهند خلال النصف الأول من القرن السابع عشر عالياً بحيث لم يكن الأمر يتطلب أكثر من تسع أو عشر أونصات من الفضة، وذلك بالمقارنة مع خمس عشرة أونصة في بريطانيا، لشراء أونصة واحدة من الذهب. وفي الواقع، كان سعر أونصة واحدة من الفضة في الهند أعلى بكثير من مقدار التَّقْد الذي كان بإمكان الإنكليزي الحصول عليه لو أنه أحضر أونصة من الفضة إلى دار سكّ التَّقْد.

كانت اقتصاديات مجال الأعمال هذا لا تقاوم. فقد ارتفعت صادرات الفضة ارتفاعاً كبيراً، وكان يتم شحن معظم كميات الفضة بواسطة شركة الهند الشرقية. وكان التجار والمصنعون الإنكليز يشكون بمرارة من أن الشركة لم تكن تفي البضائع الإنكليزية حقها، وخاصة الأقمشة الصوفية التي كانت تسمى: «زهرة تاج الملك، دوطة المملكة، العائد الرئيسي للملك... ذهب أوفير وحليب وشهد كنعاننا، وجزر الهند الخاصة بإنكلترا»⁽¹⁶⁾. ولم يكن الهنود، لسوء الحظ، بحاجة للأقمشة الصوفية، لكن إقبالهم على الفضة لم ينقطع.

ازداد الضغط من أجل رفع سعر الفضة في دار سكّ التَّقْد وذلك للحفاظ على كمية أكبر منها داخل البلاد ولتأمين كمية أكبر من قطع التَّقْد الفضية. واعتباراً من كانون الثاني 1690 ولغاية كانون الأول 1695، لم يتجاوز التَّقْد المضروب من الفضة قيمة 19,383 باونداً إسترلينياً⁽¹⁷⁾. كان المال من الندرية

بحيث قامت الحكومة عن طريق إصدار بيان برفع القيمة الاسمية لقطع النقود الفضية الأجنبية بهدف ثني الناس عن تصديرها. وفي هذه الأثناء كان الإقبال يتزايد على الذهب، لأن إبدال الذهب بالفضة التي سيتم تصديرها إلى آسيا كان مصدر ربح كبير. كان ذلك أحد العوامل المؤدية لرفع سعر القطع النقدية من فئة الجنيه في السوق إلى ما فوق القيمة الرسمية المعلنة والبالغة عشرين شلناً.



كانت النتيجة أن الثورة الهائلة التي أحدثها تشارلز الثاني في أساليب سك النقود والابتكارات المرتبطة بها لتدبير شؤون العملة انتهت دون أثر يذكر. فقد اختفت معظم القطع النقدية الفضية الجديدة داخل الخزن أو تم شحنها إلى آسيا نظراً لأسعارها الباهظة بدلاً من استخدامها كمال إنكليزي. وتابعت العملة، في هذه الأثناء، انخفاضها، نظراً لاستمرار تفشي ظاهرة اقتطاع أجزاء منها، إلى الحد الذي جعل عدداً متزايداً من القطع النقدية غير مقبولة في التجارة أو في تسديد الديون. فإذا كان لإنكلترا أن يصبح لديها عملة لائقة للاستعمال اليومي ولتكدس الثروات، لابد إذاً من إجراء إصلاح كبير.

كانت العقبة الكبرى أمام التحول الشامل لإعادة سك النقود هي القلق بشأن من سيتحمل كلفة الفرق بين القيمة الاسمية للقطع النقدية وبين قيمتها الحقيقية المبنية على أساس وزنها المتضائل. وحذر بلونودو من أنه كلما طال انتظار السلطات، كلما ازدادت الأجزاء التي يجري اقتطاعها من القطع النقدية وبالتالي زادت فداحة الثمن الذي سيدفع في نهاية الأمر. ورغم ذلك تلكأت الحكومة طويلاً في معالجة المشكلة بحيث أطيح بعائلة ستوارت، وعندما وجهت الحكومة الملكية انتباهها أخيراً للقيام بتلك المهمة، سنة 1696، كان ويليام وماري يتربعان على العرش.

وقد سبق قرار البدء بسك النقود، مباشرة، أحداثٌ هامة. وكالمعتاد كانت

تلك الأحداث تتمحور حول الحرب، وفي هذه المرة كان الأمر يتعلق بمجهود كبير لقهر، أو على الأقل لاحتواء، لويس الرابع عشر ملك فرنسا، الذي كان أكثر القادة الأوروبيين عدوانية منذ عهد الرومان وحتى أيام نابليون، اندلعت الأعمال العدائية سنة 1689 وسريعاً ما تركت آثارها المدمرة على خزينة الدولة. وبحلول سنة 1697، كان ويليام الثالث يرزح تحت وطأة دين يفوق العشرين مليون جنيه. استطاعت الضرائب والقروض الخاصة وتنظيم اليانصيب رفع العائدات ولكن ليس إلى الحد الكافي. كانت نتيجة هذا العجز إنشاء بنك إنجلترا، وهي صفقة غير عادية بين الحكومة ورجال «ذوي مكانة» كانوا مساهمين في البنك (واعتباراً من ذلك الوقت كان استعمال حرف الباء الاستهلاكي الكبير في أول الكلمة يشير إلى أن المقصود هو ذلك البنك). وبموجب هذا التدبير، كان البنك سيقوم بإقراض الحكومة 1,2 مليون جنيه بفائدة متوسطة تبلغ 8٪، مقابل إنشاء مؤسسة تكون أول شركة خاصة تقوم بالعمل بشكل شركة محدودة، أو ما يدعى بشركة محاصة - ضمن مجال المصارف الذي كان يتنامى بسرعة - أي ما يشبه تماماً المؤسسات المعاصرة(*) (18).

ثبت فيما بعد أن تأسيس البنك كان خطوة شديدة الأهمية في تاريخ بريطانيا، لأن تلك المؤسسات استطاعت بمرور الوقت أن تزيد من نفوذها - ومن قوتها حتى - بشكل مطرد على النظام المصرفي والاقتصاد عموماً، وعلى مخزون الذهب وعلى علاقات بريطانيا المالية مع العالم. وفي السنوات التي تلت أصبح الاسم الشعبي للبنك «عجوز شارع ثريد نيدل»، وهو تعبير كان معناه يتفاوت حسب الظروف ما بين لقب للتحبب وبين التعبير المرير عن الأزدراء.

(*) كانت شركة الهند الشرقية الهولندية، التي تأسست سنة 1602، أول شركة محاصة دائمة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان تطور شركات الصرافة التجارية المحدودة في الولايات المتحدة أسرع منه في بريطانيا.

كانت تلك، على أية حال، مجرد خطوة واحدة في حركة تطوّر واسع للنمو الاقتصادي وللحنكة الماليّة المتنامية في بريطانيا، وقد أُطلقت هذه الحركة من عقالها بعد أن حسمت «الثورة المجيدة» في سنة 1688، وإلى الأبد، التساؤلات الدينية المحيطة بالملكيّة وسمحت للبلاد أخيراً بالإنصراف للأعمال^(*). ولدى تسارع توسع الاعتمادات في مجال الاقتصاد البريطاني، كانت النتيجة الحتمية السريعة هي تضخم الأسعار الذي أثر على كافة السلع، ثم على المعادن الثمينة، وأدّى في النهاية إلى حدوث موجة من المضاربات في سوق الأسهم الذي كان في أول عهده. وكما يحدث دائماً في أجواء كهذه، تخاطفت الجموع الجشعة ودون حذر عدداً لا يحصى من الإصدارات الزائفة في سوق كانت تبدو فيه خسارة المال أمراً مستحيلاً. ويتحدث المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبرغر عن: «عرض قدمته عدة سيدات... لصناعة وطبع ورسم وصبغة أقمشة قطنية خام»⁽¹⁹⁾. (السيدات اللواتي قدمن العرض لابد وأنهن كن يرتدين تلك الأقمشة). أمّا دانيال ديفو مؤلف كتاب «روبسن كروزو» Robinson Crusoe، فقد أصدر كراساً وصف فيه «التجارة المخزية» على أنها تجارة «لا يستطيع رجل أن ينكر أنها شبكة كاملة للاحتيال... أساسها الدجل، أنجبها الخداع وغدّتها الحيلة والغش والتملق والتزييف والكذب والأوهام... تصطاد فرائسها نتيجة ضعف أولئك الذين كان يشتط بهم الخيال صعوداً أو هبوطاً»⁽²⁰⁾.

كانت الظروف مؤاتية لكي تنتشر حمى المضاربات إلى الجنيه، الذي كان قد ضرب أصلاً من مقدار من الذهب تبلغ قيمته اثني عشر شلناً فضياً. ومع استمرار تدهور العملة الفضية، تناقلت الإشاعات أخباراً مفادها أن التحول في سلك النّقْد أصبح أخيراً وشيك الحدوث - ولكن ضمن شروط لم تتأكد بعد.

(*) انظر بيرنشتاين (1996)، الفصل 5، من أجل مناقشة مستفيضة للاقتصاد والتطور المالي في إنكلترا في القرن السابع عشر، بما في ذلك تأسيس شركة لويد للتأمين.

وكما يحدث في عصرنا، أدت مشاعر القلق إلى «اللجوء إلى النوعية»، بدأ الناس بالتحوال عن قطع التَّقد الفضية إلى الجنيهات، حتى ولو اضطروا لدفع الفرق وذلك لحماية قيمة موجوداتهم.

في آذار من سنة 1694، كان الجنيه يباع بـ 22 شلناً، ولكن بعد سنة ارتفع سعره إلى 25 شلناً. وصل سعر الجنيه إلى ثلاثين شلناً في حزيران من سنة 1695، وأدّى ذلك للانفداع إلى إحضار الذهب إلى دار سكِّ التَّقد لضربه بشكل جنيهات، الأمر الذي رفع سعر الذهب من ثمانين شلناً إلى 109 شلنات. وعند هذه المرحلة أدت الزيادة الكبيرة في كمية الجنيهات المتوفرة إلى التخفيف من حدة ارتفاع سعرها - في سنة 1695 تم ضرب 750,000 باوند من الذهب، بالمقارنة مع 65,000 باوند في السنة السابقة - وفي نفس الوقت، كانت تلك القفزة في سعر الذهب سبباً في أن جعلت الجانب الآخر من الصفقة مكلفاً جداً بحيث لا يبرر استمرارها⁽²¹⁾. وكان لدى الحكومة سلاحاً آخر ترمي به المضاربين: فقد أعلن محصلو الضرائب أنهم لن يقبلوا أخذ الجنيهات لدفع الضرائب بقيمة تصل إلى ثلاثين شلناً.



وأخيراً، أدت المضاربات بالجنيه إلى إقناع السلطات بأنها لم تعد تستطيع تأجيل عملية إعادة سكِّ التَّقد. فقد كانت الأمور قد وصلت إلى حدٍّ لم تعد فيه تصل أية قطع نقدية فضية قديمة إلى دار السكِّ لضربها، لأن وزنها كان ضئيلاً لدرجة أن كمية القطع الفضية الجديدة المقدمة بدلاً عنها ستكون ذات قيمة اسمية أقل بكثير من القيمة الاسمية للقطع القديمة بحيث تصبح عملية التبادل غير عملية على الإطلاق. وكان رأي السير دادلي نورث، وهو خبير معاصر: «هناك خشية كبيرة من أنه في حال لم تؤخذ قطع التَّقد التي تم اقتطاع أجزاء منها، فلن يكون هناك نقد على الإطلاق»⁽²²⁾.

ومع أن إعادة السك شغلت اهتمام السياسيين خلال القسم الأعظم من تسعينات القرن السابع عشر، إلا أن مسلسلًا طويلاً من التقارير واللجان البرلمانية لم ينجح إلا في إصدار مجلد ضخم مليء بالكلام ولكن دون أن يتم إصدار تشريع. وبدأ التحول من الأفعال إلى الأفعال، أخيراً، في أيلول من سنة 1695 عقب نشر «مقالة حول تعديل قطع التقد الفضية» بقلم ويليام لوندز، وهو موظف حكومي مخضرم وأمين الخزانة^(*). كانت المقالة وثيقة مهمة تتبّع فيها لوندز، بتفصيل دقيق، كامل تاريخ سك التقد الأنكليزي على مدى 629 سنة اعتباراً من الغزو النورماندي.

وعلى أساس التحليل الذي قام به، أوصى لوندز بالاستعاضة عن قطع التقد التي تم اقتطاع أجزاء منها بقطع فضية تم ضربها حديثاً. وكان على القطع الجديدة أن تعكس القيمة المتناقصة للفضة في القطع المقتطع منها التي يجري تسليمها: أي أن قطع الشلن الفضية الجديدة يجب أن تحوي 8٪ فقط من الفضة بالمقارنة مع قطع الشلن القديمة التي ستحل هي مكانها. كانت تلك الخطوة تعادل رفع سعر الفضة في دار السك، لأن أي شخص كان يحضر كمية معينة من الفضة إلى دار السك لضربها، سيتلقى الآن قطع شلنات أكثر بـ 25٪ مما كان يتلقاه سابقاً.

كانت حجة لوندز أن الضرر قد حصل، وأن هذه الخطوة ستؤكد ببساطة ما يعرفه الجميع⁽²³⁾. لماذا لا نعترف بحقيقة الموقف؟ . . فبدون هذا التغيير، لا شك بأنه لن يكون هناك من يحضر فضة إلى دار السك لضربها. وفي حال

(*) لقد تم اختصار النقاش الذي تلا وذلك بحكم الضرورة. تركز معظم الخلاف حول ما ينبغي فعله بشأن السعر الرسمي للفضة، وهذا ما تم حذف معظمه فيما بعد. من أجل وصف رسمي واضح للجداول والقرارات المتعلقة بتلك الأمور، انظر لي (1963)،

حدوث نقص في قطع التّقد التي ستدفع لقاء السلع أو لتسديد الديون، ستتكتمش حركة العمل وسيتناقص الإنتاج. وليس هناك أيّ عار في القيام بذلك: فالمملكة إليزابيث العظيمة نفسها قد خطت تلك الخطوة من حيث الأساس في السنة الثالثة والأربعين من فترة حكمها. وأكد لوندز أيضاً أن إعادة السكّ يجب ألاّ تنتظر إلى ما بعد انتهاء الحرب، لأنّ خطوة من هذا النوع «لا تؤجل شفاء الداء الذي قد يقضي علينا قبل أن يبدأ مفعول مثل هذا العلاج»⁽²⁴⁾.

وقد اصطدمت توصيات لوندز على الفور بمعارضة تشارلز مونتاغو، وزير المالية، وعضو مجلس الوزراء الذي يعمل لوندز تحت إمرته. كان مونتاغو يحظى بدعم قوي من الفيلسوف المرموق جون لوك. كان لوك غارقاً في الأنشطة السياسية لأعوام طويلة، كما كان أحد المساهمين الأصليين في بنك إنجلترا، لكنه أصبح أيضاً أحد أبرز أنصار «عصر المنطق»، بدأ صيته ضمن هذا المجال بالانتشار عندما كان في الثامنة والخمسين من عمره، وذلك بنشره سنة 1690 لمقالته «مقالة حول الفهم البشري». كان موقفه المعارض لإعادة سكّ التّقد، رغم المنطق المدروس الذي يغلفه ظاهرياً، مفعماً بالانفعال.

قدّم لوك نفسه على أنه رجل خبير بالتّقد المعدني السليم، رجل لا يحتمل العبث بالأوزان والمعايير الرسمية التقليدية للنقد الإنكليزي، مهما كان الضرر المحسوس الذي قد تكون النقود قد عانت منه في تلك الأثناء. وبراياً لوك، أن القطعة التّقديّة التي كتب عليها «شلمن واحد» كانت شلناً، وأن فكرة أن القطعة التّقديّة قد اقتطع منها، إلى الحد الذي جعلها شبحاً لذاتها السابقة، كانت فكرة لا علاقة لها بالأمر. إن الشلمن يمثّل وزناً محدداً من الفضة، ويجب أن يستمر في أن يمثّل ذلك الوزن المحدد إلى الأبد. والطلب من حامل التّقد أن يبدل قطع الشلمن القديمة بأخرى جديدة تساوي أقل من شلمن تعادل مصادرة الحكومة للأملاك الخاصة، وأشار لوك إلى ذلك الاحتمال بسخرية بقوله

«الاقطاع العام»⁽²⁵⁾. وفي سنة 1844، استند رئيس الوزراء روبرت بيل بشكل مباشر إلى موقف لوك عندما حدد الباوند بأنه: «كمية معينة مقررة من الذهب، تحمل علامة تحدد وزنها ونقاءها... والاقدام على دفع باوند لا يعني سوى وعد بأن يدفع لحامل التُّد. . . تلك الكمية المقررة من الذهب»⁽²⁶⁾.

وأضاف لوك إلى حججه قوله أن بريطانيا كانت تخسر الفضة لصالح الدول الأجنبية، وأن الحل المناسب هو تخفيض الطلب على الواردات، حتى ولو كانت البلد في حالة حرب. وشبّه الأمر وكأنه «مزارع ريفي يعيش ضمن نطاق محدد، يزيد من مخزونه عن طريق الدّاب والاققتصاد، لا يجد نفسه تحت وطأة الدّين في آخر السنة بل لديه دائماً رصيد يتقى له بعد إجراء حساباته»⁽²⁷⁾.

وهنا كان لوك، مرّة أخرى يتوقع حدوث نزاعات في المستقبل بشأن تلك القضايا. فخلال الحرب مع نابليون جرى تذكّر وجهة نظره القائلة بأن التقشف هو الدواء الأمثل لتدفق المعادن الثمينة إلى الخارج، وقُدّر لوجهة النظر هذه أن تصبح الاستجابة السائدة لمعيار الذهب في القرن التاسع عشر. وقد كان هذا المبدأ هو المحرّك للقرارات في السياستين البريطانيّة والأمريكيّة في هاوية الركود الكبير سنة 1931 كما كان أحد الأسباب الرئيسيّة وراء الانكماش الاقتصادي العالمي المدمر في ثلاثينات القرن العشرين. وأخيراً كان لوك شديد القناعة بأن قبول تخفيض العملة بالشكل الذي كان ينادي به لوندز، سيقدم، وبكل بساطة، تبريراً لاقتراف ذلك الفعل المريع مرّة بعد مرّة خلال السنوات القادمة، أو حتى «خلال الأسبوع القادم»⁽²⁸⁾. كان رأي لوك رجوع صدى لبيان كان قد صدر في القرن السابع عشر يناهض فكرة تخفيض قيمة العملة، وقد جاء في تشبيهه مجازي أخاذ للسير روبرت كوتون: «إن إضعاف العملة ليس سوى تحول مؤقت، كمن يقدم الشراب لشخص مصاب بالاستسقاء لجعله أكثر تورماً»⁽²⁹⁾.

كانت حجج لوك في قضيته أضعف من حماسه، لكن حماسه كان فصيحاً

ومقنعاً^(*). ربح مونتاجو ولوك القضية. فالشلتان البالية سيتم استبدالها حسب قيمتها الاسمية الأصلية بأخرى جديدة، وكان على الخزينة أن تتحمل الخسارة - وبالتالي سيتحملها دافع الضرائب في نهاية الأمر. أصبح الوضع مهيباً الآن لبدء عملية إعادة السك⁽³⁰⁾.



كان لدى إنكليز القرنين السادس عشر والسابع عشر ولع غير عادي بإطلاق صفة كبير على الأحداث الهامة «مهما كان الحدث» فقد دعي هجوم الملك هنري الثامن على الوضع السليم للعملة بالتخفيض الكبير. وعندما قرر أعضاء البرلمان، سنة 1641، أن يصارحوا الملك تشارلز الأول بما يظنون في حكمه، أطلقوا على قرارهم اسم الاحتجاج الكبير، أمّا معركة الإطاحة به، التي بدأت في السنة التالية، فقد عُرفت في ذلك الوقت باسم التمرد الكبير (وتسمى اليوم بالحرب الأهلية). والوباء الذي ضرب إنكلترا سنة 1665 وقتل مائة ألف شخص، قبيل بدء هذا الفصل من قصتنا، دعي بالوباء الكبير. والحريق الفظيع الذي دمر معظم مدينة لندن في السنة التالية يشار إليه بالحريق الكبير. وعملية التحول في سكّ النّقد التي بدأت في نهاية سنة 1695 أصبحت تعرف بالتحول الكبير^(**).

إن تنفيذ تحول كبير في سكّ النّقد، هو عملية في غاية التعقيد، لكن في هذه الحالة، ثبت أنها عملية في غاية الفوضى أيضاً. ظهر أول بيان للملك في

(*) إن القضايا المتعلقة بذلك معقدة وتطال جذور ما نعنيه بالمال و«المعيار». لمعرفة النقاش الكامل حول كلا جانبي الموضوع، انظر مقاطع لي (1963)، المذكورة سابقاً، الصفحات 133 - 135.

(**) لا يزال الإنكليز يشيرون إلى الحرب العالمية الأولى بالحرب الكبرى.

كانون الأول سنة 1695، وجاء فيه: «إن اللوردات الروحانيين والدينويين، والفرسان والمواطنين والنواب المجتمعين في البرلمان، بعد أن تدارسوا الأذى الكبير الذي ترزح مملكتنا تحت وطأته، ونظراً لأن قطعة النُقد، التي يجري الدفع بموجبها يجري الاقتطاع منها... فإن الطريقة الأكثر فاعلية لوضع حد لهذا الشر هو منع تداول قطعة النُقد تلك»⁽³¹⁾. ثم يمضي البيان ليحدد سلسلة من التواريخ لا يمكن بعدها قبول الدفع بالقطع النُقدية المقطوع منها إلى أي كان إلا لدفع الضرائب والقروض للملك. وبحلول 2 نيسان 1696، «لن يقبل نقد مقطوع كهذا... للدفع بأي شكل كان»⁽³²⁾.

كان الذعر هو النتيجة المباشرة. فلم يكن هناك من يرغب بقبول قطع نقدية مقطوع منها للدفع، وهكذا تعثرت الأعمال لتتوقف بعدها، وفي كل الأحوال لم يدفع معظم الناس كل ما ترتب عليهم من ضرائب خلال الفترة الزمنية القصيرة التي سبقت التواريخ المحددة. وفي 21 كانون الثاني من سنة 1696، أي بعد شهر من البيان الأصلي، أبدى البرلمان بعض الليونة بأن أصدر «قانوناً لمعالجة سوء حالة النُقد»، وقد مدد هذا القانون العملية حتى النصف الأخير من شهر حزيران مما أعاد شيئاً من النظام للأمر.

ومع ذلك، كان الاضطراب يبرز من وقت لآخر بشأن تفاصيل الإجراءات. وبالرغم من تسليم مبلغ 4,7 مليون باوند استرليني (لا تحوي أكثر من 2,7 مليون باوند من وزنها فضة) إلى الخزانة بحلول تاريخ الاستلام النهائي في 24 حزيران، بقي ما يزيد على 2 مليون باوند بين أيدي العامة، وبخاصة البسطاء منهم الذين لم يستطيعوا الوصول إلى الخزينة في الوقت المحدد⁽³³⁾. كان من المفروض أن تُغطى الخسائر التي تكبدها الحكومة، جرّاء الفرق بين ما تسلمته وما كانت قد التزمت بدفعه، عن طريق ضريبة تفرض على النوافذ، لكن الهامش بين الخسائر المقدرة والفعالية كان كبيراً مما أجبر الحكومة على الاقتراض لسد العجز. وفي هذه الأثناء، كانت دار السك قد أغرقت بقطع النُقد المقطوع منها بحيث أن الأشخاص الذين جاؤوا بتلك القطع لتبديلها كان عليهم

مغادرة المكان صفر اليدين وليس بحوزتهم سوى وثيقة تعهد بالدفع. أدى النقص الناتج في قطع التّقد المعدنية إلى تعطل حركة تجارة التجزئة. وفي نفس الوقت، بقي سعر الفضة في السوق أعلى من القيمة الاسمية للفضة في القطع التّقديّة، مما أدى إلى اختفاء عدد كبير من القطع الجديدة من التداول. ولم يكتمل إنجاز العمل قبل حلول شهر تشرين الثاني، وعندها كانت الخيول التي تسير مضارب السكّ مرهقة بالعمل بحيث أنه كان ينبغي دفع مبلغ 700 جنيه لقاء نقل أرواتها بعيداً⁽³⁴⁾.

وكانت هناك اضطرابات وعرائض وأوامر إلى القضاة «للاشراف على تطبيق ذلك القانون التعس، وفوق كل شيء، للحفاظ على الهدوء»⁽³⁵⁾. وفي 31 تموز 1696، كتب إدوارد بوهن من مدينة إيبسويتش، يقول: «إن المستأجرين عندنا لا يستطيعون دفع الإيجار. ووسطاء تجارة الذرة لا يستطيعون دفع أي شيء لقاء ما استلموه، ولن يقوموا بالتجارة بعد الآن. . . لقد انتحر العديد من أفراد العائلات الفقيرة بسبب الحاجة، وتبدو الأمور قاتمة، وفي حال أدى أي حادث إلى تحريك الرعاع، فإنه ما من أحد يستطيع التنبؤ بالنتيجة»⁽³⁶⁾.

وفي شهر تشرين الثاني، صدر قانون «بمعالجة للوضع السيء للنقد»، وحدّد هذا القانون تاريخ الأول من تموز 1697 على أنه التاريخ النهائي ولا يمكن بعده إحضار أية قطع نقدية قديمة إلى دار السكّ لاستبدالها. ولدى انتهاء هذه العملية الطويلة، بعد ثلاثة سنوات من بدايتها، كان قد تم إصدار 6,8 مليون باوند من قطع التّقد الفضية الجديدة، معظمها تقريباً كان مقابل عملات مقتطع منها، والقليل نسبياً مقابل سبائك أو صفائح. ويقدر الخبراء أنه كان هناك مليوناً أخرى من العملات المُقتطع منها، بحوزة أشخاص فقراء، لم يقدّر لها أن تُسلم لاستبدالها⁽³⁷⁾.



وعندما انتهى كل شيء، كانت حركة التحويل الكبير في سكّ النّقد قد أعادت وزن النّقد الإنكليزي إلى ما كان عليه قبل فترة الانخفاض الكبير في سعر النّقد، أي إلى ما قبل مائة وخمسين سنة تقريباً (كان تحليل هاينز لمعطيات النّقد يشير إلى أن العملات المقتطع منها كانت لا تساوي أكثر من وزنها الأصلي وقيمتها الاسمية)⁽³⁸⁾. ولقد كان إنجازاً رائعاً رغم كل العثرات والأخطاء، لأن الإنكليز قد قاموا به أثناء انشغال البلاد بحرب كبرى ضد عدو قوي، أي أحد تلك الأجواء التي يأتي فيها الحفاظ على قدسية النّقد عند أدنى درجات الأولويات الوطنية. خلال الأوقات الماضية التي سبقت ذلك، كان النّقد القوي يكاد يقوم مقام الدين لدى الإنكليز فقد كان «المعيار الصحيح القديم لبريطانيا» يحظى بالاحترام ولم يتعرض إلا لبعض التعديلات الطفيفة منذ أيام الغزو وحتى بداية حرب المائة عام. ومنذ عهد الملك إدوارد الثالث وحتى عهد هنري الثامن، كان معظم الناس على قناعة بأن النقود كانت ملكاً للملك وهو حر التصرف بها كيف شاء.

ومع ذلك، كان انخفاض قيمة الباوند عبر القرون أكثر محدودية منه في بقية البلاد. والواقع أن التاريخ المستمر للباوند الإسترليني منذ نهاية القرن الثامن عشر، عندما أصبح مبلغ 240 بنس أوف Offa يدعى باوند، وحتى وقتنا الحالي، يعتبر تاريخاً فريداً بالمقارنة مع بقية العملات في العالم. وقد كان الموقف الذي اتخذته لوك سنة 1695 بمثابة جهد يهدف لاستعادة التقليد الأقدم المتعلق بوزن العملة. وعندما اتخذ موقف المعارض للطريقة التي اقترحتها لوندز لإعادة سكّ النّقد كان مدركاً لمغزى تلك الأحداث، فقد صرح قائلاً: «إن ذلك سيضعف الثقة العامة إن لم يقض عليها تماماً، عندما يتبين أن كل ما كان يثق به الشعب ويساعد على الوفاء بضروراتنا الراهنة بموجب قوانين البرلمان... ستسلب قيمته بنسبة عشرين بالمائة عما كانت تضمّنه تلك القوانين»⁽³⁹⁾.

ولم يكن لوندز، على الإطلاق، يسعى وراء سلب أموال العامة أو وراء استغلال الحكومة لنهبهم. لكنه كان متردداً في قبول فكرة قدسية أي وزن معدني محدد. وكان يرى أن إبداء مرونة أكبر في إدارة شؤون النُّقد قد يؤدي إلى تخفيف الضرر على المدى البعيد أكثر من القيام بالتشبث برقم قسري جرى تحديده في الماضي البعيد. وفي النهاية، كانت كلفة التحوال الكبير في سكّ النُّقد بالنسبة لدافع الضرائب خسارة الكثير من المال، لأن النُّقد الجديد كان يتطلب كميات من الفضة أكثر بكثير من تلك التي تم تسليمها إلى الخزينة بشكل قطع نقدية قديمة ليتم استبدالها. وأكثر من ذلك، كان التأثير المباشر الذي أحدثته إعادة السكّ على الاقتصاد الإنكليزي هو الانكماش، وقد يكون ذلك قد ساعد المصرفيين والأثرياء الذين هَلَّلوا لموقف لوك لكن الأمر كان موجعاً حقاً لكل من كان لديه مال.

كانت الجاذبية الكبيرة لحجج لوك تكمن في تغليفها برداء الفضيلة والحنكة والاستقرار ومراعاة التقاليد. وكانت مقارعة تلك الحجج تقتضي من المهارة أكثر مما كان بإمكان مناهضيه إكتسابها في ذلك الوقت وذلك العصر. كان الخلاف خلافاً أساسياً ذا مدلولات اجتماعية وسياسية كبيرة تتجاوز المدلولات الاقتصادية الصرفة. وكانت أصدائه لا تزال تتردد سنة 1821، عندما قامت بريطانيا رسمياً بتأسيس معيار الذهب، كما كان متجذراً في صيحة ويليام جينينغز بريان الشهيرة المفعمة بالتحدي بشأن صلب العمال على صليب من الذهب، وعاد هذا الخلاف ليشغل تفكير ونستون تشرشل عندما أصبح وزيراً للمالية في عشرينات القرن العشرين، كما استمر في إثارة الكثير من الجدل بشأن السياسات الاقتصادية التوسعية في مواجهة السياسات الانكماشية وذلك حتى نهاية القرن العشرين. وليس بوسعنا أن نتوقع تلاشي هذا النوع من الخلافات خلال القرن الحادي والعشرين.



وعند هذه النقطة، تظهر على مسرح الأحداث شخصية غير متوقعة: وهي السير إسحق نيوتن أبرز علماء عصره وأحد أكثر العلماء تأثيراً على الإطلاق. ففي آذار من سنة 1696، أي قبل بضعة أشهر من الاضطرابات التي رافقت عملية إعادة سكّ النقد، تقلّد نيوتن منصب القَيِّم في دار السكّ بطلب من صديقه الحميم تشارلز مونتاغو، وزير المالية.

ماذا يمكن أن يكون الدافع وراء اختيار الوزير لنيوتن لمثل هذه المهمة؟... فقد كان نيوتن قد قضى الشطر الأكبر من حياته شخصاً غريب الأطوار منطوياً على نفسه لا يخالط الناس ولا يقاربهم، كما كان نائياً عن الواقع المضطرب للسياسة والمال. لكنه كان إلى جانب ذلك شديد الإيمان بالعلم الزائف المسمّى الخيمياء الذي يدّعي إمكانية تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب، وهو العلم الذي كان نيوتن ينسب إليه أهمية كيميائية ودينية عميقة. لنقرأ وصفاً لنيوتن كتبه عالم الاقتصاد الإنكليزي الشهير جون مينارد كينز سنة 1942 - أي بعد ثلاثمائة سنة تماماً من مولد نيوتن:

خلال القرن الثامن عشر واعتباراً من ذلك الوقت، بدأ نيوتن يُعتبر أول علماء العصر الحديث وأعظمهم... هو الذي علمنا أن نفكر بحسب ما يمليه المنطق الرّصين الذي لا تشوبه شائبة. أنا لا أعتبره كذلك... فلم يكن نيوتن هو الأول في عصر المنطق، كان آخر السحرة، آخر البابليين والسومريين. كان آخر عقل جبار نظر إلى العالم المرئي والفكري بنفس العينين اللتين نظر بهما أولئك الذين بدأوا ببناء إرثنا الفكري منذ أقل من 10,000 سنة خلت... [لقد كان] آخر طفل أعجوبي يمكن لحكماء المجوس أن يقدموا له فروض الولاء الصادق واللائق⁽⁴⁰⁾.

إن تطور نيوتن من شخص غريب الأطوار إلى سياسي نشط وموظف حكومي بارز، لا يمكن وصفه بأقل من التحول. ولكن عندما حطّم نيوتن قوقعته وانطلق ليلحق بركب العالم وهو في الخامسة والخمسين من العمر، كان

الرجل الجديد مختلفاً عن ذلك القديم اختلاف الفراشة عن اليرقة التي نشأت عنها⁽⁴¹⁾.

كان نيوتن طفلاً وحيداً، وُلد يوم عيد الميلاد سنة 1642 لزوجة مزارع كان قد توفي بعد حمل زوجته بوقت قصير. كان الوليد ضئيل الحجم بحيث علق الجيران بأنه كان بالإمكان وضعه داخل وعاء بحجم ربع غالون. وبعد ثلاث سنوات تزوجت والدته وتركته في كنف والديها معظم أيام طفولته - كان ذلك صدعاً أحدث في شخصيته ندوباً لم تندمل مدى الحياة.

بدأت مواهبه بالفتح باكراً. وكان رأي مدير المدرسة المحلية أن نيوتن يجب أن يذهب إلى كمبردج بعد تخرجه من المدرسة مباشرة، لكن والدته استبقته للعمل في مزرعة العائلة قبل أن تمتثل لذلك. وكانت النتيجة أنه كان، لدى التحاقه بكمبردج سنة 1661، أكبر من معظم أقرانه في الصف، وقد زاد ذلك من شعوره بالوحدة والعزلة. كما أنه بدأ حياته من أدنى درجات السلم الاجتماعي فقد كان يسدّد نفقاته عن طريق تنظيف غرف أقرانه الأكثر ثراءً، وتفريغ أوعية التبول الخاصة بهم.

وعند نقطة ما في هذا المسار، أصبح نيوتن شديد التدين، وكان ذا اتجاه بيورتاني متزمت، مفرط العداء للكاثوليكية، مهووساً بموضوع الخطيئة وشديد التدقيق في تطبيق الطقوس الدينية. لا شك بأن معتقداته قد أسهمت في تكوين شخصيته الفردية، لكنها أيضاً كانت وراء تفانيه الذي لا يكل في العمل الدؤوب واندفاعه العاطفي لاكتشاف حقائق الطبيعة بوصفها انعكاساً للمجد الأعظم لله ولكن عندما كان الأمر يتعلق بالمال، كان فقره يهيمن على دوافعه الدينية. فقد كان يزيد من مكاسبه عن طريق الإقراض بالرّبّا - كانت وسوسه هي التي منعت على الدوام من إقراض أي شخص أكثر من باوند واحد في كل مرّة - ولكن ذلك أفقده شعبيّته بين بقية الطلبة. وهناك اعتراف

مدون في مذكراته يردد فيه ما قاله أيوب، فقد كتب يقول: «أسلمت قلبي للمال أكثر مما أسلمته لله»⁽⁴²⁾.

خلال سنته الثانية في كمبردج، التقى نيوتن بزميل صفه جون ويكنز، وهو شاب يشبهه في ميله للوحدة وسمو التفكير. اشتركا في الإقامة بغرفة واحدة، وظلا يتقاسمان مكان الإقامة لمدة عشرين سنة. لم تكن لنيوتن أية علاقات نسائية أو أية صداقات حميمة مع أي شخص آخر عدا ويكنز حتى فترة متقدمة من حياته. كان ويكنز يؤدي عن نيوتن معظم الأعمال البغيضة في العديد من تجاربه وبخاصة في تجارب تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب، تلك التجارب المعقدة الخطرة بيئياً التي كانت تجرى بشكل محموم والتي استمر في القيام بها لعدة سنوات في شقة نيوتن. وبعد انقضاء السنوات العشرين افرق الرجلان ولم يجر أي اتصال بينهما بعد ذلك. وما يزال سبب ذلك الانقطاع المفاجيء والدائم لغزاً دون حل.

عندما تخرّج نيوتن من كمبردج، كان قد قرر أن العمل الذي سيكرس له حياته هو إمالة اللثام عن القوانين التي تحكم الكون الذي خلقه الله. ولم يكن ليرى أي تعارض بين طموحاته العلمية المباشرة وبين انكبابه على فنون الخيمياء. وبحسب ما جاء في سيرة نيوتن الساحرة ذات الصبغة الفكرية «وجوه يانوس للعبقرية: دور الخيمياء في فكر نيوتن»، التي كتبتها بيتي جو دوس تيتز المتخصصة في الأبحاث المتعلقة بنيوتن، كان نيوتن يؤمن أن الحقيقة الكلية مؤلفة من عدة أجزاء. وبالإمكان العثور على هذه الأجزاء في كل مكان، ليس فقط في الرياضيات والفيزياء ولكن في الخيمياء وفي الضوء وحتى في اللاهوت القديم والنبؤات القديمة. كان مليئاً بالحماس لاستكشاف تلك المجالات، لكن دون أن يفقد انضباط ودقة العالم النظري. لم يتوصل إلى إنتاج الذهب عن طريق تجاربه الخيميائية، لكنه خلال تلك العمليات اكتسب الكثير من المعلومات القيّمة حول الكيمياء.

ارتقى نيوتن السلم الأكاديمي في كمبردج بسرعة، وحصل على درجة أستاذ أصيل سنة 1669، ولم يكن عمره يتجاوز السابعة والعشرين، تقديراً لإنجازاته التي كانت قد أكسبته صيتاً كأكثر علماء الرياضيات تطوراً في عصره. وكانت محاضراته الأولى للطلاب، سنة 1670، استكشافاً رائداً في مجال علم البصريات. ويبدو أن الأمر كان شاقاً على الطلاب، فلم يأت أحد منهم إلى محاضراته الثانية. والواقع أنه لم يحضر أي طالب معظم المحاضرات التي ألقاها نيوتن في كمبردج على مدى السبع عشرة سنة التالية. وبمرور الوقت، اختصر هو مدة الكلام من نصف ساعة إلى خمس عشرة دقيقة، لكنه كان دقيقاً في الحضور إلى كل حصة مقررة.

كانت الظروف التي أدت إلى تغيير حياة نيوتن المهنية غير متوقعة بتاتا. كان قد انغمس في دنيا الواقع إلى حد ما، ذلك بأن انتسب إلى الجمعية الملكية، وهي جماعة نُظمت من أجل تبادل الأفكار والأبحاث العلمية، لكن مقامه الروحي ظل بعيداً داخل البرج العاجي حتى سنة 1685. ففي تلك السنة، صمم الملك جيمس الثاني، الملك الجديد الذي كان كاثوليكياً، على ضرب مؤسسة كمبردج البروتستانتية، الشديدة التزمّت، وذلك بإجبار أعضائها على قبول الأب ألبان فرانسيس، وكان راهباً بنديكتياً، في كلية ماجدالين «دون أن يُطلب منه القيام بالشعائر المطلوبة هناك... ودون أن يُملى عليه أي قَسَم مهما كان نوعه»⁽⁴³⁾. كان عميد كلية ماجدالين جون بيتشل رجلاً ضعيفاً، سكيراً وغير مؤهل للتعامل مع وضع كان بغيضاً بالنسبة للجامعة بكاملها، وبخاصة بعد أن حذره الملك بقوله: «إن رفضك سيكون مخاطرة من جانبك»⁽⁴⁴⁾.

وقد كانت تلك هي اللحظة التي كان فيها بحث نيوتن المسمى «برنسيا» Principia على وشك الصدور، وكان هو يقترب من ذروة إنجازاته العلمية. لكنه عندما سمع بقضية الأب ألبان، ثارت مشاعره المناهضة للكاثوليكية وانغمس بكليته في ذلك الصراع. وبالرغم من جهوده، لم يقدم الكثير من

العون؛ كان التخويف الذي مارسه الملك ضد أساتذة كامبريدج بلا رحمة، فقد عُزل بيتشل من منصبه، وأحرق الخطر الشديد بمركز نيوتن واتخذ الأب ألبان مقامه في كامبريدج. لكن النصر كان قصير الأمد. فقبل أن يحصل الراهب على درجته تمت الإطاحة بالملك جيمس من قبل وليم وماري اللذين كانا على المذهب البروتستنتي. وظلت الحواجز الدينية التقليدية المناهضة للكاثوليك في كامبريدج على حالها دون تبديل، وغادر الأب ألبان المكان.

لم يعد نيوتن بعد ذلك أبداً إلى سابق عهده. فقد أثارت تلك الأحداث فجأة شهيته للحياة العامة في الوقت الذي كانت شهرته قد طبقت الآفاق بسبب اكتشافاته العلمية. رشح نفسه لعضوية البرلمان وفاز. وبدأ يمارس حياة اجتماعية تضمنت، ولأول مرة، الكثير من الصداقات النسائية. كما جدد معرفته بمونتاغو، الذي كان قد التقاه عندما كان هذا الأخير زميلاً في كلية ترينيتي في كامبريدج. ثم التقى بجون لوك، الذي كان يشير إلى نيوتن بالقول: «السيد نيوتن الذي لا يضاهاه». كان نيوتن يرشد لوك في قضايا الرياضيات والفيزياء بينما كان لوك يُطلع نيوتن على النظريات السياسية وتطبيقاتها. كان نيوتن تلميذاً نبهها لدرجة أن لوك استشاره قبل عرض تقريره الأصلي، بشأن إعادة السك، على مونتاغو سنة 1695.

ورغم أن نيوتن دحض الإشاعات التي بدأت تروج في كامبريدج بشأن مغادرته الوشيكة، إلا أنه مع حلول نهاية الثمانينات من القرن السابع عشر أصبح تَوَاقُاً للحصول على منصب في الحكومة. وسنحت الفرصة أخيراً في آذار من سنة 1696، عندما أخبره مونتاغو أن منصب القِيم في دار السك، بمرتبته الذي يتراوح ما بين خمسمائة أو ستمائة باونداً في السنة «لا يتطلب ذلك القدر من العمل الذي يستوجب وقتاً أكثر مما تستطيع تخصيصه له»⁽⁴⁵⁾. وبالإضافة للأجر، كان المنصب يتلقى جعالة عن كل أونصة من الذهب والفضة تصدر عن

الدار. وكان معظم قيمي دار السكّ الذين سبقوا نيوتن ينظرون إلى ذلك العمل نظرة قريبة جداً من وصف مونتاجو له.

بعد ذلك بأربعة أيام، أنقطع نيوتن بغتة عن دراساته وتجاربه السابقة وحزم حوائجه في كامبريدج وانتقل إلى لندن. في الثاني من أيار بدأ عمله في البرج، حيث كانت تقوم دار السكّ منذ سنة 1300. وبلحظة واحدة، تخلّى عن عمله كعالم انطوائي غامض تكتنفه الأسرار - آخر السحرة - وتحوّل إلى أول اللاعبين السياسيين. كان الانقطاع بحد ذاته يبعث على الدهشة، لكن اختياره لمهنته الجديدة كان أكثر إثارة للاستغراب: تخيل مثلاً أينشتاين يغادر برينستون ليصبح المسؤول الثاني في دائرة الطبع والحفر في واشنطن - أو حتى الأمين المساعد في وزارة الخزانة.

عندما باشر نيوتن مسؤولياته في دار السكّ، كان رئيس أو مدير المؤسسة في ذلك الوقت هو توماس نيل، وهو شخص بليد مولع بالخمير. لم يدرك نيل وموظفوه تماماً ما الذي كان يعنيه مجيء نيوتن. وحتى مونتاجو نفسه لم يكن لديه أدنى فكرة بأن هذا الإنسان الأكاديمي النظري سيتكشف عن إداري مندفع وماهر ونشيط ومتطلب، رجل يكرس للمهمة التي عهدت إليه ليس فقط كامل وقته بل ووقتاً إضافياً على ذلك.

خلال الأسابيع الأولى من العمل، اتّخذ نيوتن مسكناً في غرفة صغيرة رطبة مجاورة تماماً لآلات الضرب ذات الضجة الشديدة والتي يقوم بتشغيلها ثلاثمائة رجل وعشرات الخيول (تذكر الروث الناتج هناك الذي كانت تكلفه نقله تبلغ 700 جنيه). كان يتواجد في موقع العمل عند بدء العمل الساعة الرابعة صباحاً وعندما كانت تستلم الوردية الليلية عملها، ستة أيام في الأسبوع. قام بدراسة العملية برمتها بتفاصيلها الدقيقة، وكان يكتشف على الدوام طرقاً لتسريع عملية إنتاج القطع النقدية. وفيما بعد، اشترى لنفسه منزلاً جميلاً في لندن وبدأ يعيش كالنبلاء، لكن تعلقه الهوسي بعمله في دار السكّ لم يفارقه.

ورغم أنه كان يعمل ست عشرة ساعة يومياً، شرع نيوتن في تثقيف نفسه ليصبح رجل اقتصاد. كان يقضي وقتاً طويلاً قدر استطاعته مع أشخاص من نوع لوك ومونتاجو ولوندرز، كما كان يقرأ كل ما تقع عليه يده حول الموضوع. ثم بدأ يكتب - وبكثرة - حول تاريخ الاقتصاد والتجارة وأنظمة النقد. ونظراً لعدم توفر آلة نسخ، قام بتوظيف شبان لنقل نسخ عن كل ما يكتبه. وطوال ذلك الوقت كان يقوم بمناورات لإقضاء نيل والحلول محله كمدير لدار السك. كان يسعى دائماً ليكون تحت الأنظار قدر المستطاع، يصطدم مع المتعهدين الحكوميين بشأن الأسعار التي يفرضونها على دار السك، ثم يدخل في صراع عنيف مع حاكم برج لندن، حيث كانت تقوم دار السك. لم يكن يشعر بالكلل وهو يحاول التغلب على القصور البيروقراطي (والقصور هو مبدأ فيزيائي شكل جزءاً لا يتجزأ من بحثه العلمي) ووصل لدرجة بث عملاء سريين في الأرياف لاستئصال الأوغاد الذين استمروا بالاعتصام من قطع النقد. وبدأ هذا الرجل، الذي كان منطوياً ومتمزماً، بالتردد على أحط بيوت الدعارة في المدينة لتدبير لقاءات سرية مع مخبرين من المواخير ودور تعاطي الخمر. كان يقوم بالاستجوابات ويحضر تنفيذ أحكام الإعدام شنقاً، كما كان يحتفظ بوصف مفصل لكل شيء.

وفي كانون الأول من سنة 1699، توفي نيل وحصل نيوتن أخيراً على الترقية التي كان يصبو إليها منذ زمن بعيد، صار مديراً لدار السك.



لنعد الآن إلى الوراء قليلاً. خلال التحول الكبير في سك النقد خلال الفترة 1695 - 1696، حاولت الحكومة تخفيض سعر الجنيه المتضخم بأن رفضت قبول الجنيهات في مدفوعات الضرائب لقاء سعر أعلى من 22 شلن. ورغم ذلك، كان سعر 22 شلن يعتبر مربحاً من أجل استيراد الذهب لضربه

جنيهاً وصرفها بعملات فضية، ومن ثم صهر الفضة بشكل سبائك يجري تصديرها إلى الشرق. ولما كانت الفضة هي أساس التعامل النقدي اليومي في إنكلترا، وهي المعيار الذي يحدد قيمة الباوند الإسترليني، فإن هذه العملية ما كان ليُسمح لها بالاستمرار إلى ما لا نهاية. كما أنه لم يكن بالإمكان تحمل بقاء الفرق بين المعدنين بشكل قطع نقدية وسبائك.

وكان لا بد من تراجع شيء ما. ولم يكن هناك من شك في أن سعر الذهب هو الذي سيتراجع. وقد جاء في تقرير خاص صدر عن مجلس التجارة في 22 أيلول من سنة 1698: «بالنظر لاستحالة أن يكون المعيار الصحيح للتجارة أكثر من معدن واحد، وبما أن العالم قد قرر بحكم الموافقة والمواءمة أن الفضة ستكون هي المعيار، فإن الذهب، سيُعتبر سلعة... وستكون قيمته على الدوام عرضة للتغيير»⁽⁴⁶⁾.

وفي شباط 1699، خفضت الخزينة السعر المقبول للجنيه ليصبح 21 شلن وست بنسات أملة بذلك وقف العملية. انخفضت واردات الذهب قليلاً، ولكن في سنة 1701 وصلت إلى بريطانيا واردات بلغت رقماً قياسياً وهو 1,5 مليون باوند، واستمرت الفضة في الإبحار باتجاه آسيا. ولما كان نيوتن مديراً لدار السك، أصدر تقارير حول الموضوع في سنتي 1701 و1702، مشيراً إلى أن قيمة وزن الذهب في الجنيه، حسب أسعار الصرف الراهنة، كانت أعلى منها في باقي الدول الأوروبية بمعدل ما بين تسعة بنسات إلى شلن كامل (أي 12 بنساً). وكانت توصياته المشددة هي تخفيض آخر للجنيه إلى 21 شلن. وقد أدى تجدد القتال مع فرنسا إلى قطع الواردات من الذهب بعض الوقت وجعل أية تغييرات إضافية على النقد أمراً غير ضروري وذلك إلى حين توقيع معاهدة أوتريكنت سنة 1713. وعند تلك النقطة، استعاد تدفق واردات الذهب قوته. وخلال السنوات الثلاث التالية، دخل ما يربو على أربعة ملايين باوند. وعندما قامت شركة الهند الشرقية، سنة 1717، بتصدير ثلاثة ملايين أونصة من الفضة،

لجأت السلطات مرة أخرى، يحدوها الأمل، إلى حكمة السير اسحق نيوتن.

وقد أصبحت الوثيقة التي أُطلق عليها اسم «بيان إلى أصحاب السمو السادة المفوضين بعائدات جلالته» وثيقة مشهورة في تاريخ النقد. إن قراءة هذه الوثيقة لهي عمل مضمّن، ولا يعدو جوهر محتواها أن يكون سرداً حسابياً بسيطاً لقيّم الأوزان المتعددة للذهب والفضة في الدول المختلفة. ولم تكن تلك المهمة المحددة لتتطلب عقلاً علمياً جباراً. ومع ذلك، كُتب الخلود لكلمات نيوتن وللتوصيات التي أنهى بها مقالته منذ لحظة ظهورها.

ونورد هنا مثلاً عن الطابع الأدبي لذلك «البيان»، وهي الجملة الافتتاحية لجوهر تلك الوثيقة:

اقترح، بكل تواضع، أن يجزأ ما وزنه باوند ترويسي من الذهب الخالص و11 أونصة صافية وأونصة واحدة من الخلائط إلى 44 جنيهاً ونصف، وأن يجزأ ما وزنه باوند واحد من الفضة و11 أونصة و2 بنس وزن صاف، ووزن 18 بنس من الخلائط إلى 62 شلناً وحسب هذا المعدل تكون قيمة وزن باوند من الذهب الصافي 15 باونداً و6 أونصات و17 بنساً وخمس قمحات من الفضة الخالصة، مما يجعل قيمة الجنيه مساوية لباوند واحد وشلن واحد وستة بنسات بالعملة الفضية⁽⁴⁷⁾.

ويمضي نيوتن في إجراء حسابات مماثلة للبيستول الإسباني وجنيهات لويس الذهبية الفرنسية والدوكات الهولندية والمجرية، إضافة لدراسة الأوضاع في إيطاليا وألمانيا وبولندا والدانمرك والسويد والصين واليابان. وأكد أن الطلب على الفضة من أجل التصدير: «قد رفع سعر الفضة القابلة للتصدير بحدود 2 - 3 بنسات فوق سعر الفضة الموجودة في النقد، مما شكل إغراء لتصدير قطع النقد الفضية أو صهرها بدل دفع 2 - 3 بنسات زيادة من أجل الفضة الأجنبية»⁽⁴⁸⁾.

وتنتهي البراهين التي يسوقها نيوتن إلى ملاحظة مفادها «يبدو أن الحل الأنسب هو في إنقاص ما قيمته 10 - 12 بنساً من الجنيه، بحيث تكون نسبة الذهب إلى العملة الفضية في إنكلترا هي نفسها كما يجب أن تكون ضمن سياق التجارة والمبادلات في أوروبا»⁽⁴⁹⁾. وعلى أساس نصيحة نيوتن، أصدرت وزارة الخزينة بياناً في 22 كانون الأول سنة 1717، يمنع أي شخص من دفع أو استلام قطع نقدية من فئة الجنيه الذهبي على أساس قيمة 21 شلناً تماماً. ولم تأت النتيجة حسب التوقعات. فقد أخطأ نيوتن في نقطتين:

النقطة الأولى: تبين أن قيمة 21 شلناً كانت عالية جداً بالنسبة للجنيه: فخلافاً لتوقعات نيوتن، استمرت واردات الذهب وصادرات الفضة، ولو بمعدل أقل. واستمرت العملية، في الواقع، لمدة ثلاثين سنة بعد سنة 1717، كانت عندها القطع النقدية الفضية ذات الوزن الكامل قد اختفت من التداول.

والنقطة الثانية: كان نيوتن على ثقة من أن قوانين العرض والطلب ستحل الأمر، بحيث تزول المشكلة ببساطة مع مرور الوقت. كما كان واثقاً من أن الزيادة المستمرة في عرض الذهب ستخفض من سعر الجنيهات المقسمة إلى فئات الشلن الفضي وكتب نيوتن قائلاً: «إذا ترك الأمر وشأنه، إلى أن يصبح النقد الفضي أكثر ندرة، سينخفض سعر الذهب من تلقاء نفسه... وعلى هذا فإن السؤال هو ما إذا كان سعر الذهب سيُخفَض من قبل الحكومة، أم إنه سيُترك وشأنه لينخفض من تلقاء نفسه، نتيجة الحاجة إلى النقد الفضي»⁽⁵⁰⁾؟.



لم يكن ذلك ما حصل، على الإطلاق. فقد تبين أن تكهنات نيوتن كانت خاطئة عند مستوى أكثر جوهرية من مجرد توقع أن قوانين العرض والطلب ستضع الأمور في نصابها. كان هو مصيباً في أن قيمة الذهب ستتنخفض في نهاية الأمر بالنسبة للفضة، لكنّه شأن الكثير من الاقتصاديين منذ ذلك

الوقت، أخطأ في افتراض أن المستقبل سيكون كما الماضي. لا شك بأن شؤون الاقتصاد أصعب بكثير من الفيزياء، حتى بالنسبة لشخص عبقرى مثل نيوتن.

وحدث ما لم يكن بالحسبان: لم ينخفض سعر الذهب «من تلقاء نفسه». بل إنه في الواقع لم ينخفض أبداً. وبدلاً عن ذلك استقر سعر الجنيه عند 21 شلناً، بينما أخذت قطع النقد الفضية تُصرف بأعلى من قيمتها الإسمية. واستمرت خسارة الذهب بالنسبة للفضة، لكن السعر الذي تغير لتحقيق هذا التحول كان سعر الفضة لا سعر الذهب. ورغم أن النتيجة النهائية كانت نفسها في الحالتين، إلا أن الأسواق ذاتها، دون أية قرارات اتخذت بناءً على نصائح المستشارين ودون أية بيانات، قامت بهدوء ولكن بشكل حاسم، بإحلال الذهب مكان الفضة كمعيار للباوند.

وكما يحدث في غالب الأحيان، كانت الأسواق تسبق المسؤولين الرسميين. فحتى سنة 1730، كان جون كوندويت، الذي خلف نيوتن في دار السك، لا يزال يردد المقولة القديمة ذاتها بأن «إن الذهب يعتبر سلعة فقط، وبذلك يجب أن يرتفع سعره أو ينخفض وفقاً لما يقتضيه الظرف. إن أونصة الفضة الخالصة، في جميع الأحوال، هي المعيار الثابت الذي لا يتغير بين أمة وأخرى»⁽⁵¹⁾. غير أن الحقيقة كانت قد انطلقت بقوة وبصورة قاطعة في الاتجاه المعاكس اعتباراً من سنة 1717. ولمدة تزيد على مائتي سنة، بقي سعر الذهب في بريطانيا ثابتاً عند 3 باوندات، 17 شلناً و10,5 بنساً، بينما خضع سعر الفضة لتقلبات عنيفة^(*). وإلى حين حدوث التخفيض الرسمي للباوند أثناء الأزمة الرهيبة سنة 1931، بقي الرقم 3 باوندات، 17 شلناً، 10,5 بنساً نوعاً من توليفة سحرية مقدسة للأعداد، حكمت السياسة المالية الإنكليزية.

(*) الرقم 3 باوندات و 17 شلناً و 10,5 بنساً هو نتيجة تحويل 129,4 قمحة من الذهب في الجنيه إلى سعرها المالي البالغ 21 شلناً.

كانت تلك النتيجة غير المتوقعة انعكاساً مباشراً لتزايد شعبية الجنيه . كان وزن الجنيه الثابت ونقائه يشكلان تناقضاً صارخاً مع الوضع الرث للنقد الفضي حتى جاء التحوال الكبير في سكّ النقد، بحيث أن الناس كانوا يفضلون قبول الجنيه كلما أمكنهم ذلك، كان المصرفيون يحتفظون به كاحتياطي، وكان جامعو الضرائب يفضلونه لتفادي المجادلات بشأن قيمة القطعة الفضية المهترئة، كما أن النشاط الاقتصادي في بريطانيا كان قد تطور في ذلك الوقت لدرجة لم تعد معها فئة نقدية كبيرة كالجنيه نوعاً من التحفة الغريبة غير المناسبة .

ومنذ لحظة اعتلاء الملكة إليزابيث الأولى العرش سنة 1558 وحتى تأسيس بنك إنجلترا سنة 1694، وهي مدة بلغت 136 سنة، لم تُصدر دار السكّ أكثر ما قيمته 15 مليون باوند بالنقد الذهبي، كان نصفها من الجنيهات التي ظهرت بعد سنة 1663. وخلال السنوات الخمس والأربعين، بين سنتي 1695 - 1740، ضربت دار السكّ ما قيمته 17 مليون باوند بالنقد الذهبي . أما فيما يتعلق بالفضة، فقد كان الأمر على العكس تماماً: 20 مليون باوند خلال الفترة الأولى مقابل 1 مليون باوند خلال الفترة التالية⁽⁵²⁾ .



إن إسحاق نيوتن يُعتبر البطل الزائف في هذا الفصل من القصة . فبغضّ النظر عن إنجازاته العلمية، يستحق هذا الرجل مكانة بطولية بصفته أول موظف حكومي في التاريخ امتلك الجرأة الكافية في تطبيق قوانين العرض والطلب لوضع تكهنات اقتصادية تحدد السياسة العامة . لكنه يبقى، مع ذلك، بطلاً زائفاً، لأنه أَسْتَنَّ تقليداً لازم الفصول اللاحقة من هذا التاريخ: وهو التكهّنات الاقتصادية التي يضعها رجال سياسة ويثبت خطأها في النهاية! . . . لقد كانت

تكهنات نيوتن المتعلقة بالحركة المستقبلية للتفاحة أفضل من تلك المتعلقة بسعر الذهب.

أما البطل الحقيقي لهذا الفصل، وهو الجنيه، فقد انتهى نهاية غريبة. فبوصفه السليل المباشر للدينار المديني الخاص بكرويسوس، وبيزنط قسطنطين، والدوكة والغينوين والفلورين، ظلَّ الجنيه قطعة النقد الذهبية الأساسية في بريطانيا مائة سنة أخرى بعد الأحداث التي رويناها. وفي سنة 1821، في عهد جورج الرابع، انتهى الجنيه رسمياً ليحل مكانه السُّفْرَ Sovereign، الذي جعل مساوياً تماماً لباوند واحد بدلاً من القيمة المربكة للجنيه والبالغة 12 شلناً.

استمر بقاء الجنيه، ولكن لا كعملة بل كفتة أو وحدة حساب غريبة نوعاً ما. كان للأسعار المقدّمة بالجنيه وقع رفيع يذكر بالماضي المجيد. فالأطباء في شارع هارلي كانوا يطلبون أجورهم بالجنيه، كما كانت المجوهرات والثياب الراقية تُسعر بنفس الطريقة. لكن الواحد والعشرين شلناً كفتة نقدية لم تعد تحمل أي معنى عندما انضمت بريطانيا إلى بقية العالم وتخلّت عن شلناتها وبنساتها التاريخية لتستبدل بها النظام العشري سنة 1969. وأخيراً تلاشى الجنيه، وظل ذكرى رومانسية أو هدية ثمينة تقدم إلى الأطفال في عيد الميلاد، في المناسبات، من الجدّين المحبّين اللذين لا يزال بحوزتهما القليل من القطع النقدية الجميلة الموسومة بخاتم الفيل الصغير.

ومع ذلك، فإن العملية التي بدأها الجنيه قدر لها أن تمضي بعيداً في المستقبل، فمنذ اللحظة التي رسّخت فيها الأسواق سيادة الذهب كميّار سنة 1717، لم يلتفت الإنكليز أبداً إلى الوراء. وخلال المائتي سنة التالية، سارت معظم شعوب العالم على هديهم، ولو أن ذلك لم يكن دائماً بناء على رغبة تلك الشعوب. لم تفقد الفضة سحرها على الإطلاق ولم يستطع الذهب أبداً أن يؤدي دورها دون صعوبة. سيتحدث الفصل التالي عن أكبر العثرات التي واجهت الإنكليز في سعيهم لتدبر أمور عملتهم لدى استعمال الذهب كميّار.